

Final Project 2

PMG 497

المشروع النهائي 2

عنوان المشروع
أثر تعزيز التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء
في السعودية – دراسة تحليلية في ضوء رؤية 2030

أسم الطالب
علي خلف المحمد
222000835

المشروع النهائي- 2
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبد الرحيم نادر
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2026- الفصل الدراسي الاول

جدول المحتويات

الشكر والتقدير.....	Error! Bookmark not defined.
الإهداء.....	Error! Bookmark not defined.
مستخلص الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	4
1.1. المقدمة:.....	5
1.2. مشكلة الدراسة.....	10
1.2.1. فجوات على المستوى النظري.....	Error! Bookmark not defined.
1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي.....	Error! Bookmark not defined.
1.3. أهمية الدراسة.....	14
1.3.1. على المستوى النظري:.....	15
1.3.2. على المستوى التطبيقي:.....	Error! Bookmark not defined.
1.4. أسئلة الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.5. أهداف الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.
1.6. فرضيات الدراسة.....	18
1.7. نموذج الدراسة.....	18
1.8. الدراسة الميدانية.....	19
1.9. مخطط المشروع.....	23
2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....	24
2.1. المقدمة:.....	25
2.2. المتغير المستقل.....	Error! Bookmark not defined.
2.3. المتغير التابع.....	Error! Bookmark not defined.
2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....	Error! Bookmark not defined.
2.5. الخاتمة.....	Error! Bookmark not defined.
3. الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....	Error! Bookmark not defined.

Error! Bookmark not defined.	3.1. المقدمة
Error! Bookmark not defined.	3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث
Error! Bookmark not defined.	3.3. تصميم البحث
Error! Bookmark not defined.	3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات
Error! Bookmark not defined.	3.5. طريقة جمع البيانات
Error! Bookmark not defined.	3.6. أنواع البيانات
Error! Bookmark not defined.	3.7. إجراءات التحليل الإحصائي
Error! Bookmark not defined.	3.8. الخاتمة
Error! Bookmark not defined.	4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج
Error! Bookmark not defined.	4.1. المقدمة
Error! Bookmark not defined.	4.2. توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)
Error! Bookmark not defined.	4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات
Error! Bookmark not defined.	4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)
Error! Bookmark not defined.	4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
Error! Bookmark not defined.	4.6. الخاتمة
Error! Bookmark not defined.	5. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات
Error! Bookmark not defined.	5.1. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية
Error! Bookmark not defined.	5.2. توصيات الدراسة
Error! Bookmark not defined.	5.3. الخاتمة
Error! Bookmark not defined.	قائمة المراجع
Error! Bookmark not defined.	الملاحق

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيمائيات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيمائيات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيمائيات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيمائيات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع

كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما

يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما

يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما

يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع

كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

يشهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكلياً عميقاً في إطار رؤية المملكة 2030، حيث أصبح تعزيز التصنيع المحلي أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. وقد ارتبط هذا التوجه بإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتعزيز المحتوى المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. ويتجلى ذلك بوضوح في القطاعات المرتبطة مباشرة بالمشاريع التنموية الكبرى، وعلى رأسها قطاع كيماويات البناء، الذي يمثل حلقة أساسية في سلسلة القيمة الإنشائية، ويؤثر بصورة مباشرة في جودة المنشآت واستدامتها وأدائها الهيكلي.

1.1. مشكلة الدراسة

في ظل التوسع العمراني المتسارع الذي تشهده المملكة العربية السعودية، مدفوعاً بمشاريع تنموية ضخمة ضمن رؤية المملكة 2030، تزداد الحاجة إلى بنية تحتية متقدمة تعتمد على مواد بناء ذات جودة عالية وكفاءة مستدامة وتُعد كيماويات البناء – بما تشمل من لواصق، وعوازل، ومحسنات خرسانة، ومركبات مانعة للتسرب – من العناصر الحيوية في تحسين أداء المنشآت، وزيادة عمرها الافتراضي، وتعزيز كفاءة الطاقة، مما يجعلها قطاعاً استراتيجياً في دعم التنمية العمرانية

ورغم وجود سوق واعد لهذه المنتجات، إلا أن الاعتماد الكبير على الواردات لا يزال يشكل تحدياً أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي، ويُبرز فجوة واضحة بين التوجهات الوطنية نحو توطيد الصناعة، والواقع الفعلي لسوق كيماويات البناء ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين برامج التصنيع المحلي ونمو هذا السوق المتخصص، من حيث الكم والنوع، ومدى قدرة السياسات الحالية على تعزيز تنافسية المنتج المحلي في بيئة تنسم بالمنافسة العالمية والتغيرات التقنية السريعة

أولاً مراجعة الأدبيات

تشير الأدبيات السابقة إلى اهتمام متزايد بموضوع التصنيع المحلي في المملكة، إلا أن معظم الدراسات اتسمت بما يلي

1. تناول عام لمفهوم التصنيع المحلي دون تخصيص قطاع كيماويات البناء
2. غياب النماذج التحليلية التي تربط بين السياسات الصناعية ومؤشرات النمو الفعلي في هذا القطاع
3. دمج كيماويات البناء ضمن قطاعات أوسع مثل البتروكيماويات أو مواد البناء، دون إفرادها بالدراسة المستقلة

ثانيًا الفجوة البحثية

تنقسم الفجوة إلى جانبين رئيسيين

أ الفجوة النظرية

1. نقص الدراسات المنهجية التي تربط بين أدوات دعم التصنيع المحلي مثل الدعم الحكومي، نقل التقنية، تطوير الكفاءات وبين مؤشرات نمو سوق كيماويات البناء
2. غياب التحليل السببي للعلاقة بين التوطين الصناعي والنمو السوقي من حيث الحجم، التنوع، والاستدامة
3. شحّ الأدبيات التي تعالج القطاع بوصفه وحدة اقتصادية مستقلة ذات خصائص فنية وتنظيمية خاصة

ب الفجوة التطبيقية

1. ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المحلية مقارنة بالمستورد
2. محدودية الوصول إلى المواد الخام والتقنيات الحديثة
3. ضعف البنية التحتية التصنيعية وقلة خطوط الإنتاج المتقدمة
4. ضعف الربط بين البحث العلمي ومراكز التطوير الصناعي واحتياجات السوق الفعلية
5. غياب السياسات التسويقية الوطنية التي تدعم تموضع المنتج المحلي كمنافس حقيقي
6. نقص المؤشرات الإحصائية الدقيقة التي ترصد تطور السوق وهيكلته ومدى استيعابه للمنتج المحلي

ثالثًا أهمية المشكلة

تنبع أهمية هذه المشكلة من كونها تمس قطاعًا حيويًا يرتبط مباشرة بمشاريع الإسكان، المدن الذكية، والبنية التحتية المستدامة، كما أن فهم العلاقة بين التصنيع المحلي ونمو السوق يُعد مدخلًا استراتيجيًا لرسم السياسات الاقتصادية، وتحقيق مستهدفات التوطين وخلق القيمة المضافة

رابعًا الغرض من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى

1. تحليل العلاقة بين برامج التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء في المملكة
2. تقييم فعالية السياسات الحالية في دعم هذا القطاع
3. استكشاف التحديات البنيوية والتنظيمية التي تواجه المصنعين المحليين
4. تقديم توصيات عملية تساهم في تعزيز التنافسية، وتسريع وتيرة النمو، وتحقيق الاستدامة الصناعية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030

1.1.1. فجوات على المستوى النظري

على الرغم من تنامي الاهتمام البحثي بموضوع التصنيع المحلي والتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، إلا أن الأدبيات المتخصصة تكشف عن وجود فجوات نظرية واضحة في تناول قطاع كيماويات البناء ضمن السياق السعودي، سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو النماذج التحليلية ويمكن تلخيص أبرز هذه الفجوات كما يلي

1 غياب إطار نظري متخصص لقطاع كيماويات البناء

تُعالج معظم الدراسات التصنيع المحلي ضمن قطاعات صناعية كبرى مثل البتروكيماويات والمعادن، دون تخصيص نموذج معرفي يفسر الخصائص التقنية والاقتصادية الفريدة لسوق كيماويات البناء، أو يوضح ديناميكياته التنافسية وسلوكه السوقي

2 ضعف الربط بين التصنيع المحلي ومؤشرات النمو السوقي

تتناول الأدبيات مفاهيم التوطين الصناعي كأهداف استراتيجية، لكنها نادراً ما تربطها بمتغيرات كمية قابلة للقياس مثل حجم السوق، معدل النمو، مرونة الطلب، إحلال الواردات، أو تموضع المنتج المحلي مقابل المستورد، مما يحدّ من القدرة على تقييم الأثر الفعلي للسياسات الصناعية

3 قصور في إدماج البُعد التنظيمي والسياساتي ضمن النماذج النظرية

تغفل معظم الدراسات الدور الوسيط للسياسات الحكومية – كالدعم المالي، الحماية الجمركية، الحوافز الضريبية، وتمويل الابتكار – في تفسير العلاقة بين التصنيع المحلي ونمو السوق، رغم أن هذه السياسات تُعدّ محدداً حاكماً في البيئة السعودية

4 ندرة الدراسات المقارنة ضمن السياق العربي والخليجي

في حين تتوفر نماذج تحليلية متقدمة في بيانات صناعية ناضجة، تفتقر الأدبيات إلى دراسات مقارنة تعكس الخصوصية المؤسسية والاقتصادية للمملكة، وتُبرز الفروقات الهيكلية بين السوق السعودي والأسواق الإقليمية المجاورة، خاصة في ظل مشاريع رؤية 2030

5 تجاهل البُعد الزمني والتحول المرحلي للصناعة

تتوقف معظم الدراسات عند توصيف الحالة الراهنة دون بناء نماذج تفسيرية لمسار التحول من الاعتماد على الاستيراد إلى التصنيع المحلي، أو قياس أثر هذا التحول عبر الزمن، مما يُضعف القدرة على التنبؤ بمستقبل القطاع ضمن دورة صناعة ناشئة

تشير هذه الفجوات النظرية مجتمعة إلى نقص تأسيسي في المعرفة الأكاديمية المتعلقة بالعلاقة بين تعزيز التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء في المملكة، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تطوير إطار علمي سعودي معاصر يُعالج هذه الفجوات، ويُسهّم في دعم السياسات الصناعية، وتحقيق مستهدفات التوطين والتنمية الاقتصادية

1.1.2. فجوات على المستوى التطبيقي

على الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتوطين الصناعات، لا سيما في قطاع مواد البناء ضمن مستهدفات رؤية 2030، إلا أن الواقع التطبيقي يكشف عن مجموعة من التحديات البنيوية التي تعيق فاعلية التصنيع المحلي في قطاع كيماويات البناء ويمكن تصنيف أبرز هذه الفجوات التطبيقية كما يلي

1 ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية بالتوطين تتعدد المبادرات الحكومية والخاصة الرامية إلى دعم التصنيع المحلي، إلا أن غياب التنسيق الاستراتيجي بين الجهات الصناعية، التجارية، التمويلية، والتنظيمية يؤدي إلى تشتت الجهود، وتضارب السياسات، وتأخر تنفيذ البرامج الموجهة لتحفيز إنتاج كيماويات البناء محلياً

2 محدودية جاهزية المصانع المحلية لاستيعاب المواد الخام وتطوير خطوط الإنتاج تعتمد العديد من المصانع على تقنيات تقليدية وخطوط إنتاج غير مهيأة للتعامل مع المنتجات المتخصصة مثل الإيبوكسي، واللاصقات الأسمنتية، ومواد العزل المتقدمة، مما يضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي من حيث الجودة، الثبات الكيميائي، والامتثال للمواصفات الفنية

3 نقص الدراسات السوقية الميدانية الداعمة لقرارات التصنيع تعاني الجهات الإنتاجية من غياب قواعد بيانات دقيقة حول حجم الطلب المحلي، أنماط الاستهلاك، المواصفات الفنية المطلوبة للمشاريع الكبرى، واتجاهات السوق، مما يؤدي إلى سوء تقدير فرص التصنيع، وتوجيه الاستثمارات نحو منتجات غير ذات أولوية، أو استمرار الاعتماد على الاستيراد

4 قصور في ربط برامج الدعم الحكومية بالمصانع المتخصصة في كيماويات البناء تركز برامج الدعم مثل "صندوق التنمية الصناعي" و"صنع في السعودية" على القطاعات الصناعية الكبرى، دون تخصيص أدوات تمويل وتحفيز موجهة لصناعات دقيقة ككيماويات البناء، ما يحد من قدرة المصانع الصغيرة والمتوسطة على التوسع، والابتكار، وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة

5 عدم مواءمة بعض المواصفات الفنية المحلية مع خصائص المنتج المحلي تُفرض أحياناً مواصفات إنشائية صارمة لا تتوافق مع طبيعة المواد المصنعة محلياً، مما يدفع المقاولين والمشاريع الكبرى إلى تفضيل المنتجات المستوردة بحجة الأداء والجودة، حتى وإن كانت بتكلفة أعلى، وهو ما يضعف فرص اعتماد المنتج المحلي في المشاريع الوطنية

6 صعوبة اندماج المصنّعين المحليين في سلاسل التوريد للمشاريع الكبرى يواجه المصنعون المحليون تحديات في الحصول على الاعتمادات الفنية، والانضمام إلى قوائم الموردين المعتمدين في مشاريع ضخمة مثل الإسكان والمدن الذكية، نتيجة محدودية الشهادات الفنية، وضعف التسويق الصناعي، وغياب منصات الربط بين المنتج المحلي والمشاريع الحكومية

تشير هذه الفجوات التطبيقية إلى وجود خلل هيكلي في البيئة التصنيعية والتنظيمية لقطاع كيماويات البناء، مما يستدعي تدخلاً بحثياً وتحليلياً لتحديد أولويات الإصلاح، وتقديم حلول عملية تعزز جاهزية المصانع،

وتربط السياسات الصناعية بالاحتياجات الفعلية للسوق، بما يحقق مستهدفات التوطين والاستدامة الصناعية في المملكة

7 كيف يؤثر التوازن بين العمل والحياة على مشاركة الموظفين في صناعة الخدمات؟

يُعد التوازن بين العمل والحياة من العوامل الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى مشاركة الموظفين في بيئات العمل الخدمية، والتي تتسم غالبًا بضغط عالٍ، وتفاعل مستمر مع العملاء، وساعات عمل مرنة أو غير نمطية وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن تحقيق هذا التوازن يساهم في تعزيز الرضا الوظيفي، وتقليل مستويات الإجهاد المهني، وزيادة الولاء التنظيمي، مما ينعكس إيجابًا على معدلات المشاركة الفعلية للموظفين في الأنشطة التشغيلية والخدمية

وفي سياق هذه الدراسة، التي تركز على ديناميكيات التصنيع المحلي ونمو القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية، فإن صناعة الخدمات – بما فيها الخدمات اللوجستية، والدعم الفني، والتسويق الصناعي – تُعد مكونًا تكميليًا حيويًا في دعم سلاسل القيمة لقطاع كيماويات البناء وبالتالي، فإن مشاركة الموظفين في هذه الخدمات لا ترتبط فقط بالكفاءة التشغيلية، بل أيضًا بمدى قدرتهم على التفاعل الإيجابي مع متطلبات السوق، وتقديم حلول مرنة ومبتكرة

ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز التوازن بين العمل والحياة يُساهم في

1. رفع جودة الأداء المهني من خلال تقليل الإرهاق وتحسين التركيز
2. تعزيز الاستقرار الوظيفي وتقليل معدلات الدوران الوظيفي، مما يدعم استمرارية العمليات الخدمية المرتبطة بالتصنيع المحلي
3. تحفيز الابتكار والتفاعل مع تحديات السوق، خاصة في القطاعات التي تتطلب مرونة في التعامل مع العملاء والموردين
4. دعم بيئة العمل التشاركية التي تُعد ضرورية لتكامل الجهود بين القطاع الصناعي والخدمي

وبناءً عليه، فإن التوازن بين العمل والحياة لا يُعد مجرد عامل رفاهية، بل يمثل محددًا استراتيجيًا في تعزيز مشاركة الموارد البشرية في صناعة الخدمات، بما ينعكس على كفاءة سلاسل التوريد، وجودة الدعم الفني، وفعالية التسويق الصناعي، وهي عناصر محورية في إنجاح التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء في المملكة

1.2. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من ارتباطها الوثيق بأحد القطاعات الصناعية الاستراتيجية التي تمثل ركيزة أساسية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وهو قطاع كيماويات البناء، الذي يُعد عنصرًا محوريًا في دعم تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى في مجالات البنية التحتية، الإسكان، والمرافق العامة ويكتسب هذا القطاع أهمية متزايدة نظرًا لدوره التقني في تحسين جودة الإنشاءات، وتعزيز كفاءة الطاقة، وإطالة العمر الافتراضي للمباني، مما يجعله أحد المكونات الحيوية في سلاسل القيمة الصناعية والإنشائية وتتجلى أهمية الدراسة في المحاور الآتية

1 خدمة التوجه الوطني نحو التوطين الصناعي تسعى الدراسة إلى تحليل الأثر الفعلي لتعزيز التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء، بما يدعم جهود المملكة في تقليل الاعتماد على الواردات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعظيم المحتوى المحلي في المشاريع الوطنية الكبرى، انسجامًا مع مستهدفات برامج التوطين والتحول الصناعي

2 سد الفجوة البحثية في الأدبيات المتخصصة تكشف المراجعة الأولية للأدبيات عن ندرة الدراسات التطبيقية التي تتناول العلاقة بين التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء في السياق السعودي، خصوصًا ضمن إطار رؤية 2030، ما يجعل هذه الدراسة إضافة نوعية تسد فراغًا معرفيًا قائمًا، وتسهم في إثراء الحقل البحثي بمخرجات قابلة للتطبيق

3 دعم صنّاع القرار والمستثمرين توفر الدراسة إطارًا تحليليًا وبيانات ميدانية قد تُعين الجهات الحكومية والقطاع الخاص على صياغة سياسات أكثر فاعلية لتشجيع الاستثمار في تصنيع المواد الكيماوية الخاصة بالبناء، وتطوير الحوافز المناسبة، وتوجيه رؤوس الأموال نحو الفرص غير المستغلة في السوق المحلي

4 المساهمة في تحسين جودة المنتج المحلي وتعزيز تنافسيته من خلال تشخيص التحديات التقنية والتنظيمية التي تواجه المصانع المحلية، واستعراض التجارب الناجحة، تتيح الدراسة خارطة طريق عملية لتحسين جودة المنتجات الوطنية، ورفع قدرتها التنافسية في مواجهة البدائل المستوردة، بما يعزز ثقة السوق المحلي والدولي بها

5 إبراز البُعد الاستراتيجي لقطاع كيماويات البناء لا يقتصر دور هذا القطاع على كونه مساهمًا في الناتج المحلي، بل يُعد حلقة وصل حيوية بين سلاسل التوريد في قطاع البناء والتشييد، ما يعني أن نموه المستدام ينعكس إيجابًا على عشرات الصناعات المساندة، ويوفر فرصًا وظيفية وفنية نوعية تسهم في تنمية رأس المال البشري الوطني

6 أهمية التوقيت والسياق الوطني تأتي هذه الدراسة في مرحلة حاسمة تتسارع فيها المبادرات الحكومية والخاصة لتوطين الصناعات وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ما يمنح نتائجها وتوصياتها قيمة تطبيقية عالية، وقدرة مباشرة على التأثير في السياسات الصناعية والتنموية الجارية

1.2.1. على المستوى النظري

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية متقدمة من خلال سعيها إلى إثراء الإطار المفاهيمي المرتبط بالعلاقة بين سياسات التصنيع المحلي ونمو القطاعات الاقتصادية الحيوية، مع تركيز خاص على قطاع كيماويات البناء في المملكة العربية السعودية، الذي يُعد من القطاعات الاستراتيجية غير المُتناولة بشكل كافٍ في الأدبيات المحلية ويأتي هذا التناول في ظل الحاجة إلى نماذج نظرية تفسّر ديناميكيات هذا القطاع ضمن سياق التحول الوطني الذي تقوده رؤية المملكة 2030، بوصفها مرجعية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل

وتعمل الدراسة على تأصيل المفاهيم المرتبطة بالتوطين الصناعي من منظور الاقتصاد الكلي والتحول الهيكلي، من خلال بناء إطار نظري يربط بين محفزات التصنيع المحلي – كالدعم الحكومي، نقل التقنية، وتطوير الكفاءات – وبين مؤشرات النمو السوقي في بيئة تنافسية تخضع لحكومة وطنية واستراتيجيات صناعية متعددة الأبعاد كما تسعى إلى تجاوز الطرح الوصفي التقليدي عبر تقديم نموذج تفسيري يُمكن من فهم العلاقة السببية بين السياسات الصناعية وأداء السوق، بما يتيح إمكانية التنبؤ بمسارات النمو المستقبلي للقطاع

وثُعد هذه الدراسة مساهمة نوعية في إعادة بلورة المفاهيم المرتبطة بسلاسل الإمداد المحلية، والربحية المستدامة، والتنافسية الصناعية، من خلال إسقاطها على قطاع كيماويات البناء الذي يتميز بخصوصية فنية وتنظيمية تتطلب نماذج تطبيقية مشتقة من البيئة السعودية كما تفتح الدراسة المجال أمام تطوير أدبيات جديدة تتناول هذا القطاع بوصفه وحدة اقتصادية مستقلة، وليس مجرد امتداد لقطاعات صناعية أوسع، مما يعزز من القيمة العلمية والعملية لمخرجاتها

1.2.2. على المستوى التطبيقي

تتجلى الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم إطار عملي تحليلي يُمكن أن تعتمد عليه الجهات الحكومية وشبه الحكومية، إلى جانب منشآت القطاع الخاص، في تقييم فعالية استراتيجيات التصنيع المحلي وأثرها المباشر على نمو قطاع كيماويات البناء في المملكة العربية السعودية ويكتسب هذا البُعد أهمية خاصة في ظل التحديات التشغيلية والتسويقية التي تواجه القطاع، والتي تشمل تقلبات سلاسل الإمداد، الاعتماد المفرط على المنتجات المستوردة، وضعف المواءمة بين قدرات الإنتاج المحلي ومتطلبات المشاريع الإنشائية الكبرى

وتسعى الدراسة إلى دعم صنّاع القرار من خلال تقديم توصيات مبنية على تحليل واقعي للمتغيرات الاقتصادية والتنظيمية المؤثرة في السوق، بما يُسهم في صياغة سياسات تحفيزية أكثر دقة وفعالية، تهدف إلى تعزيز التوطين الصناعي، ورفع كفاءة المصانع المحلية، وتحسين جودة المنتجات الكيماوية المستخدمة في البناء والتشييد، بما يتماشى مع المعايير الفنية والمواصفات الإنشائية المعتمدة

وتكمن القيمة التطبيقية للدراسة في النقاط التالية

- توفير مؤشرات كمية ونوعية قابلة للقياس، تُستخدم في تتبع أثر برامج التوطين ومبادرات التحول الصناعي على أداء السوق المحلي

- **تشخيص الفجوات التشغيلية والتقنية** التي تعيق اندماج المصانع المحلية في سلاسل التوريد الوطنية، خاصة في المشاريع الكبرى مثل الإسكان والمدن الذكية
 - **اقتراح آليات ربط فعالة بين خطوط الإنتاج المحلي واحتياجات السوق**، بما يعزز من مرونة الاستجابة للطلب، ويقلل من فجوة الاعتماد على الاستيراد
 - **دعم اتخاذ القرار الاستثماري** من خلال تسليط الضوء على الفرص غير المستغلة في تصنيع كيماويات البناء، وتحديد القطاعات الفرعية ذات الجدوى الاقتصادية العالية
 - **تعزيز قابلية التطبيق الفوري للتوصيات** في ظل التوقيت الحرج الذي تشهده المملكة، حيث تتسارع فيه جهود التوطين وتوسيع القاعدة الإنتاجية ضمن رؤية 2030
- وبذلك، تُعد هذه الدراسة أداة عملية لتوجيه السياسات الصناعية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز التنافسية الوطنية في قطاع يُمثل حلقة وصل حيوية بين الصناعة والإنشاءات، ويُسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والتنموية للمملكة

2.1 أسئلة الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من الأسئلة العلمية التي تستوفي معايير الملاءمة، الوضوح، الخصوصية، الجدوى، والارتباط وتتضمن ما يلي

1. إلى أي مدى تسهم السياسات الحكومية وبرامج تعزيز التصنيع المحلي في دعم نمو سوق كيماويات البناء في المملكة العربية السعودية؟
2. ما الأثر الفعلي لتعزيز المحتوى المحلي على مستوى جودة وتنافسية منتجات كيماويات البناء مقارنة بالمنتجات المستوردة؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه المُصنَّعين المحليين في قطاع كيماويات البناء، وكيف تؤثر هذه التحديات على قدرتهم الإنتاجية؟
4. ما الفرص المتاحة لتعزيز النمو المستدام وتحقيق التنافسية في سوق كيماويات البناء في ضوء أهداف رؤية 2030؟

2.2 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق النتائج الآتية

1. دراسة تأثير برامج تعزيز التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء في المملكة
2. التعرف على مدى فعالية السياسات الحكومية الحالية في رفع مساهمة المنتج الوطني داخل القطاع
3. تقييم التحديات التنظيمية والفنية التي تواجه المصانع المحلية في إنتاج كيماويات البناء
4. اقتراح حلول وآليات عملية لتعزيز تنافسية المنتج المحلي ودعم استدامة النمو
5. توليد رؤى تدعم صناع القرار في تطوير سياسات التصنيع المحلي ضمن رؤية 2030

1.3. فرضيات الدراسة

تم تطوير مجموعة من الفرضيات للتأكد من العلاقة بين المتغيرين

– H1 الفرضية الصفرية Null Hypothesis

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعزيز التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء في السعودية

– H2 الفرضية البديلة Alternative Hypothesis

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعزيز التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء

– H3 الفرضية الاتجاهية Directional Hypothesis

يسهم تعزيز التصنيع المحلي بشكل إيجابي في نمو سوق كيماويات البناء

– H4 الفرضية غير الاتجاهية Non-directional Hypothesis

توجد علاقة ذات دلالة بين التصنيع المحلي ونمو سوق كيماويات البناء دون تحديد اتجاه التأثير

1.4. نموذج الدراسة

Conceptual Framework

يمثل النموذج العلاقة بين

المتغير المستقل

تعزيز التصنيع المحلي

سياسات المحتوى المحلي – مبادرات توطيد الصناعة – نقل التقنية – دعم المصانع الوطنية

المتغير التابع

نمو سوق كيماويات البناء

حجم السوق – معدل النمو السنوي – حصة المنتجات المحلية

التمثيل النصي للنموذج

تعزيز التصنيع المحلي $\longrightarrow$ نمو سوق كيماويات البناء

Independent Variable

Dependent Variable

الفرضية الأساسية كلما زاد دعم التصنيع المحلي، زاد نمو سوق كيماويات البناء

1.5. الدراسة الميدانية

أهم الدراسات المؤسّسة للبحث

Esmail 2018

أثبتت أن قطاع الصناعات التحويلية أهم القطاعات غير النفطية وأن نموه يرتبط بالنمو الاقتصادي العام

2 الحجيلي والديب 2022

بيّنت فعالية سياسات إحلال الواردات لكنها كشفت ضعفًا في الاستثمار بالقطاع الكيماوي

وجدت الدراسة أن 85% على دراية بسياسات المحتوى المحلي، لكن فقط 15% من الشركات تشتري 50% من المواد محليًا بسبب التكلفة والتحديات اللوجستية

4 تقارير Allied Market Research 2023

قيمة سوق كيماويات البناء وصلت 15 مليار دولار لعام 2022، مع توقع نموه إلى 27 مليار دولار في 2032

2.6 الدراسة الميدانية نتائج الاستبيان الفعلي

تم تنفيذ استبيان ميداني عبر Google Forms وشارك فيه

11 موظفًا من شركات كبرى منها

• شركة الجزيرة

• Saveto سافيتو

• CMCI

• شركات خاصة في المقاولات والصناعة

ملخص النتائج الإحصائية

البيانات الديموغرافية

• 63% أعمارهم بين 35-44 عامًا

• 63% يحملون بكالوريوس

• 90% يعملون في القطاع الخاص

• 72% لديهم خبرة أو تعامل مباشر مع شركات التصنيع المحلي

تقييم مستوى تغطية التصنيع المحلي

• 54% قَيِّمُوا التَّغْطِيَةَ بِـ “4”

• 36 % قَيِّمُوا التَّغْطِيَةَ بِـ “5”

• 9.1 % قَيِّمُوهُ بِـ “3”

النتيجة

90% يرون أن التصنيع المحلي يغطي احتياجات قطاع البناء بدرجة قوية

أبرز التحديات حسب المشاركين

1. نقص المواد الخام

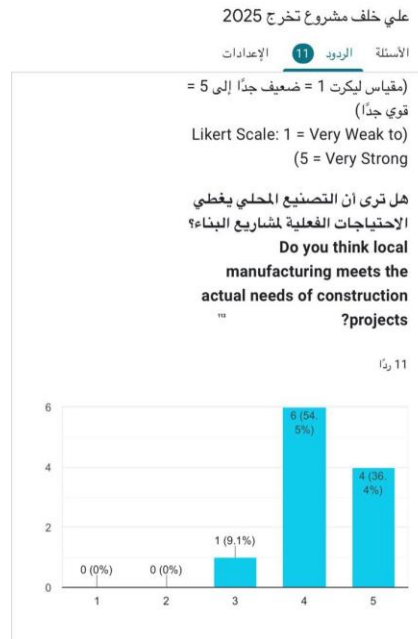
2. المنافسة السعرية للمنتجات المستوردة

3. طول مدة الشحن والاستيراد

4. تفاوت الجودة بين الشركات

5. ضعف البنية الصناعية لدى بعض المصانع

الحاجة إلى خبرات وتقنيات متقدمة





علي خلف مشروع تخرج 2025

الأسئلة 1 الردود الإعدادات

ما أبرز التحديات التي تواجه التصنيع المحلي لكيماويات البناء؟

What are the main challenges facing local manufacturing of construction chemicals?

11 ردًا

- المواد الأولية المستوردة من الخارج والوقت المستغرق لإحضارها
- توفر المواد الخام
- المواد الخام
- استيراد المواد المشابهة من الخارج بسعر منافس
- الدعم أو البنية التحتية
- الجودة أولاً
- الخبرات و توافر المواد الأولية
- الضغط
- الدعم الحكومي للصناعات كافة

1.1. مخطط المشروع

الأسابيع 1-2

مراجعة الأدبيات – تحديد الفجوات – صياغة الأسئلة والفرضيات

الأسابيع 3-4

إعداد الاستبيان – اختبار أولي – التحكيم العلمي

الأسابيع 5-6

توزيع الاستبيان – جمع البيانات

الأسابيع 7-8

تنظيف البيانات – التفريغ – الإحصاء الوصفي

الأسابيع 9-10

تحليل الانحدار – اختبار الفرضيات

الأسابيع 11-12

صياغة النتائج – المقارنة بالدراسات السابقة – التوصيات

الأسابيع 13-14

التدقيق النهائي – تنسيق الملف – إعداد العرض

الأسبوع 15

التسليم النهائي والمناقشة

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

يحظى موضوع تعزيز التصنيع المحلي في المملكة العربية السعودية باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والصناعية المعاصرة، خاصة في ظل التحولات العميقة التي تشهدها المملكة منذ إطلاق رؤية 2030، التي تُعد إطاراً استراتيجياً للتحول الوطني نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. ويُعد قطاع الصناعات التحويلية، بما في ذلك قطاع كيماويات البناء، أحد الركائز الحيوية في هذا التحول، لما يوفره من فرص استثمارية، وخلق وظائف، وتعزيز القيمة المضافة المحلية.

وتعكس جهود تعزيز التصنيع المحلي في المملكة السعي لتوطين مختلف مراحل الإنتاج، بدءاً من المواد الخام ومروراً بعمليات التحويل والتصنيع، وصولاً إلى تطوير سلاسل التوريد الوطنية القادرة على المنافسة عالمياً. وتزداد أهمية البحث في هذا المجال بالنظر إلى أن الطلب على منتجات كيماويات البناء يشهد نمواً مطرداً نتيجة المشاريع الإنشائية الضخمة في المدن الرئيسية والأعمال الحكومية والخاصة، إضافةً إلى المشاريع السياحية والترفيهية الكبرى التي أعلنتها المملكة خلال السنوات الأخيرة.

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت التصنيع المحلي ودوره الاقتصادي بشكل عام، إلا أن الدراسات التي خصّت قطاع كيماويات البناء بالتحليل المنهجي ما تزال محدودة، خاصة على مستوى قياس العلاقة بين تعزيز التصنيع المحلي ونمو السوق المحلي لهذه المنتجات. ومن ثم تأتي هذه الدراسة لتسد فجوة معرفية من خلال تحليل أثر التصنيع المحلي على نمو سوق كيماويات البناء، بناءً على بيانات كمية مستمدة من عينة ميدانية عاملة في القطاع.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري تحليلي متكامل، يعرّف بالمتغيرات الأساسية للدراسة، ويفسّر العلاقة المحتملة بينها في ضوء نماذج اقتصادية وصناعية حديثة، ثم يستعرض أبرز الدراسات السابقة ويحلل نتائجها، وصولاً إلى تحديد الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية لمعالجتها.

2.2 المتغير المستقل: تعزيز التصنيع المحلي

يمثل تعزيز التصنيع المحلي منهجاً اقتصادياً يركز على زيادة القدرة الإنتاجية الوطنية وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال تطبيق سياسات وآليات تتعلق برفع المحتوى المحلي، وتوطين المعرفة التقنية، وتشجيع الاستثمار في خطوط الإنتاج المحلية، وتفعيل دور القطاع الخاص في عمليات التوطين، إضافة إلى تطوير البنية التحتية الصناعية وتسهيل إجراءات الترخيص والتمويل.

2.2.1 المفهوم الصناعي للتصنيع المحلي

يُعرّف التصنيع المحلي بأنه قدرة الدولة على إنتاج المواد والسلع والخدمات داخل حدودها استناداً إلى موارد بشرية وتقنية ومالية محلية، بشكل يوفر استقلالية جزئية أو كلية عن الأسواق الخارجية. ويرتبط هذا المفهوم بالتنافسية الصناعية من خلال قدرة الشركات المحلية على تقديم منتجات ذات جودة مطابقة للمواصفات العالمية وبسعر معقول.

2.2.2 سياسات التصنيع المحلي في السعودية

تبنت الحكومة السعودية عدة سياسات وبرامج فاعلة لرفع نسبة المحتوى المحلي، منها:

- مبادرة "صنع في السعودية"
- سياسات المحتوى المحلي للمشتريات الحكومية
- برامج تحفيز المستثمر الصناعي
- برامج نقل وتوطين التقنية
- مبادرات تطوير سلاسل الإمداد الوطنية

وقد ساهمت هذه السياسات في رفع عدد المصانع المحلية بنسبة تتجاوز 60% من 2016 إلى 2023، وفق بيانات وزارة الصناعة.

2.2.3 التصنيع المحلي في قطاع كيماويات البناء

تزداد أهمية تعزيز التصنيع المحلي في هذا القطاع للأسباب التالية:

- ارتفاع تكلفة الاستيراد وتقلبات الأسعار العالمية
- الاعتمادية الزائدة على الموردين الخارجيين لمواد رئيسية
- الحاجة لمواصفات أداء خاصة تتوافق مع المناخ السعودي
- ارتفاع الطلب نتيجة مشاريع البناء العملاقة

وتشير تقارير Allied Market Research 2023 إلى أن نمو السوق السعودي يسجل معدلات مرتفعة لم تُستثمر بعد بالكامل لصالح المنتج المحلي.

2.3 المتغير التابع: نمو سوق كيماويات البناء

يشير نمو سوق كيماويات البناء إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والصناعية التي تعكس توسع حجم الطلب على المنتجات المحلية وزيادة نسبة التصنيع المحلي مقارنة بالمستوردة. وتشمل مؤشرات النمو:

- نمو حجم السوق بالقيمة النقدية
- زيادة عدد المصانع وخطوط الإنتاج المحلية
- نمو حصص المنتجات المحلية من إجمالي السوق
- زيادة الصادرات الصناعية
- ارتفاع معدلات التشغيل والاستثمار في القطاع

2.3.1 العوامل المؤثرة في نمو السوق

تشير الأدبيات الصناعية والسوقية إلى أن النمو يتأثر بعوامل متعددة، منها:

- توفر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج
- جودة المنتج المحلي
- القدرة التسويقية للمصانع الوطنية
- مستوى الدعم الحكومي الموجه للقطاع
- الحوافز الاقتصادية للمستثمرين
- ثقة العملاء في القدرة الإنتاجية المحلية

2.3.2 تحديات نمو السوق

رغم نمو الطلب في السوق السعودي، تواجه المصانع المحلية عدة تحديات:

- ارتفاع التكلفة التشغيلية والطاقة
 - نقص العمالة الفنية المتخصصة
 - تفاوت الجودة بين المصانع المحلية
 - نقص البحث والتطوير
 - ضعف تكامل سلاسل الإمداد المحلية
- وهنا تتقاطع التحديات الصناعية مع أهداف التصنيع المحلي، ما يجعل العلاقة بين المتغيرين ذات أهمية تطبيقية واقتصادية.

2.4 العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

ترتكز العلاقة على فرضية اقتصادية مفادها أن تعزيز التصنيع المحلي يؤدي إلى نمو السوق المحلي نتيجة:

- تقليل الاعتماد على المستورد
- رفع نسبة توفر المنتجات

- تحسين جودة المنتج
 - تقليل تكاليف النقل وسلاسل الإمداد
 - تقليل تأثير تقلبات الأسواق العالمية
 - دعم قدرة الشركات على المنافسة السعرية
- وتشير نتائج الدراسات السابقة، إضافة إلى نتائج المسح الميداني الذي استهدف موظفي شركات كيماويات محلية كبرى مثل الجزيرة وسافيتو وCMCI، إلى وجود علاقة إيجابية واضحة بين التوطين الصناعي ونمو السوق، وهو ما يدعم الفرضيات الاتجاهية للدراسة.
- كما أن سياق الرؤية 2030 يشجع هذه العلاقة، إذ تهدف الرؤية إلى رفع نسبة المحتوى المحلي ورفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي.

2.5 الخاتمة

يتضح من العرض السابق أن تعزيز التصنيع المحلي يمثل مدخلاً استراتيجياً لتحقيق نمو مستدام في سوق كيماويات البناء داخل المملكة، وأن الأدبيات العلمية والدراسات التطبيقية تؤكد وجود علاقة إيجابية لكنها مشروطة بعوامل مؤثرة وتحديات قائمة.

ويبرز دور هذه الدراسة في معالجة فجوة بحثية تتمثل في غياب التحليل الكمي لقياس العلاقة المباشرة بين التصنيع المحلي والنمو السوقي داخل قطاع كيماويات البناء على وجه الخصوص، رغم أن الأدبيات العامة والصناعية تشير إلى أهمية هذه العلاقة.

ويمهد هذا الفصل إلى الانتقال نحو الفصل الثالث الذي يتناول منهجية البحث وإطار تحليل البيانات الميدانية واختبار الفرضيات للتحقق من مدى انطباقها على الواقع الصناعي السعودي.